مجلة نظريات وتطبيقات التربية البدنية وعلوم الرياضة
المجلد (٣٩) العدد (١) يناير ٢٠٢٣ ISSN (print) : 2636-3860

أثر العائد الاقتصادي من تطبيق نظام حق الانتفاع لبعض المنشآت التابعة لوزارة الشباب والرياضة

* أ.د/ لبيب عبد العزيز لبيب
** أ.م.د/ سماح محمد حلاوة
*** الباحث/محمد السيد عبد المنعم مطر

الملخص

من خلال خبرة الباحثين والاطلاع العديد من المراجع العلمية (العربية–الأجنبية)، وجدت ندرة الدراسات التي تناولت الشراكة مع القطاع الخاص كأسلوب لطرح المشروعات باعتباره أسلوب استثماري يمكن استخدامه داخل المؤسسات الرياضية على اختلاف أشكاله، مما دفع الباحث للقيام بهذه الدراسة كنوع من التعرف على تطبيق نظام **حق الانتفاع** لتلك المؤسسات لإيجاد الدعم المادي الذي يوفر للمؤسسة القدرة على الوفاء باحتياجاتها وقدرتها علي إجراء عمليات التطوير داخلها وتحقيق كافة الأهداف التي تسعي إليها واستخدم الباحثين المنهج الوصفي بأسلوب الدراسات المسحية ، تم اختيار عينة البحث بالطريقة العمدية من بعض العاملين في المنشآت التابعة لوزارة الشباب والرياضة. وعددهم (٢٧٥) .

وكانت أهم الاستخلاصات: وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين استجابات عينة البحث على عبارات محاور استبيان تطبيق نظام حق الانتفاع على العائد الاقتصادي لبعض المنشآت التابعة لوزارة الشباب والرياضة، ولصالح الاستجابة (أوافق)، وتراوحت الأهمية النسبية لاستجابات عينة البحث لبعض المنشآت التابعة لوزارة الشباب والرياضة على عبارات المحور الأول (على العائد الاقتصادي من تطبيق الأساليب المتبعة لشراكة المنشآت الرياضية مع القطاع الخاص) ما بين (٨٦.٣٠٪إلى٩٦.٦١ %)، وتراوحت الأهمية النسبية لاستجابات عينة البحث لبعض المنشآت التابعة لوزارة الشباب والرياضة على عبارات المحور الثاني (العائد الاقتصادي من أثر تطبيق نظام مشروعات حق الانتفاع بنظام على كل من المنشآت الرياضية والقطاع الخاص ما بين (٧٧.٥٨٪ إلى٩٦.٢٤٪).

الكلمات المفتاحية : **العائد الاقتصادي** ، **حق الانتفاع** ، **وزارة الشباب والرياضة**

*أستاذ ادارة التنس المتفرغ بقسم أصول التربية الرياضية " -كلية التربية الرياضية -جامعة مدينة السادات.
**أستاذ مساعد بقسم أصول التربية الرياضية والترويح" -كلية التربية الرياضية – جامعة مدينة السادات
***باحث دكتوراه بكلية التربية الرياضية جامعة مدينة السادات –أخصائي رياضي بالإدارة المركزية للاستثمارات الرياضية بوزارة الشباب والرياضة

أولاً: المقدمة ومشكلة البحث: -

تعتبرالمنشآت التابعة لوزارة الشباب والرياضة (المركز الأولمبي للمنتخبات القومية بالمعادي، الاستادات الرياضية بملحقاتها ، مراكز التنمية الرياضية ، المدن الرياضية ، مدارس الموهوبين رياضيا) والهيئات الاهلية المتمثلة في (اللجنة الاولمبية ،الاتحادات الرياضية ، الاندية الرياضية) البيئة الشرعية التي تكفل حق الممارسة الرياضية التنافسية والتي بدورها تجعل لمصر مركزا متميزا ومنفردا على مستوى الرياضة العالمية ، ومع تزايد الضغوط التنافسية وتقليل الدعم الحكومي التي تعمل بها تلك المنشآت والهيئات الاهلية ازدادت الاهمية النسبية للمقومات الاقتصادية والاستثمارية والتي بدورها تخلق مزيدا من الضغوط على بيئة العمل والتي يجب ان تقابل تلك المقومات. (٣ : ١)

كما أصبحت الإدارة في هذا العصر من ركائز التقدم وأي محاولة لإحداث التنمية الرياضية والاقتصادية والاجتماعية تحتاج في الأساس إلي إدارة متطورة تستخدم أساليب علمية في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة ورفع الكفاءة الإنتاجية إلي حدودها القصوى (٩ :٦)

ويؤكد كلا من **احمد هادى الديك ٢٠١٨م و حامد ماهر ٢٠٠٥م** ان من ضمن المتغيرات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم في عصر العولمة ، ولا سيما الحد من دور الحكومات في المجالات الاقتصادية ، حيث أصبحت هذه الحكومات تعنى بالدرجة الاولى بالأعمال الرقابية لهذا المجتمع إلى جانب وضع الضوابط ، وسن التشريعات والقوانين المناسبة لحماية المصالح الاقتصادية للمجتمع ، في ضوء ذلك جاء الاهتمام بنظام " البناء–التشغيل –التحويل) والمعبر عنها بـ البوت وأشكاله المختلفة ، ولقد أدت مشاريع البوت إلى إقبال واسع وكبير من قبل الدول المتقدمة والنامية التي تسعى إلى تطوير بنيتها التحتية وتحديث مرفقاتها العامة (١ : ٢) ، (٥ :١١)

ويشير حسن أحمد الشافعي ٢٠٠٧م أن هذه العقود Operate، Own،Build تبرم بين الحكومة أو المستثمر أو مجموعة من المستثمرين على إقامة المشروع وتملكه (حيازته) وتشغيله فقط وهو شكل من أشكال الخصخصة الكاملة ولا يتضمن عنصر نقل الملكية Privatization Transfer. (٧: ١٠) **ويعد نظام الـ B.O.O.T هو النوع الأساسي في العقود ثم تليه مشتقاته ولكن الفرق الوحيد بين نظامي الـ B.O.O.T ، B.O.T هو أن في نظام الـ B.O.O.T يكون المشروع ملكاً للشركة المنفذة للمشروع منذ بداية المشروع وأيضاً التراخيص الكاملة للمشروع ويقوم المستثمر بإعادة ملكية المشروع إلى الحكومة أو الدولة.**

وتعتبر هذه العقود من عقود التنمية الاقتصادية للدولة لأنها تحقق هدف الحكومة أو الدولة المضيفة للمشروع من إنشاء المشروع الذي تريده وذلك دون أن تشارك في أي نفقات لإنشاء أو تشييد المشروع ولكن هي من تحصل على مقابل أو إيجار من الشركة المنفذة للمشروع أو المستثمر وأخيراً تحصل على المنشأة المقامة أو المشيدة في نهاية مدة العقد. (٦: ٤٦)

ويعرفه جواد بشارة ٢٠٠٢م بأنها تلك المشروعات التي يتعهد بها القطاع الخاص ويقوم بتمويلها شرط أن تظل ملكيتها للدولة أو لإحدى هيئاتها العامة صاحبة المشروع بالأساس حيث يعهد القطاع الحكومي لإحدى شركات القطاع الخاص بتصميم وتنفيذ وإدارة المشروع خلال فترة زمنية محددة بموجب عقد محدد يربط بين الإدارة والشركة المنفذة بعقد امتياز يخول بمقتضاه الحصول على عائدات هذا المشروع طيلة فترة الامتياز ومن ثم يقوم القطاع الخاص بعد انتهاء فترة الامتياز المنصوص عليها بالعقد بتحويل ملكية المشروع إلى الحكومة بحالة جيدة وبدون أي مقابل الأسلوب الجديد خلال العقد الأخير يتمثل بإنشاء القطاع الخاص للمشروع وتشغيله واستغلاله (لفترة زمنية لإعادة رأس المال مع ربح معقول) ثم نقل ملكيته للدولة وهو ما يعرف بنظامBOT (البناء – التشغيل – تحويل الملكية) .(٤ : ١٢) .

ويشير علاء محمود (٢٠١٠) بأننظام الـB.O.T(Build –Operate – Transfe) يتميز في صورته الراهنة بأنه أحد الأساليب التمويلية المبتكرة لتمويل مشروعات البنية الأساسية الضرورية للإسراع بعمليات التنمية الاقتصادية، وتختلف مشروعات البنية الأساسية عن غيرها من المشروعات الاستثمارية التي إعتاد الاستثمار فيها والتي تتميز بمجموعة من الخصائص المميزة لها ومنها (كبر حجم الاستثمارات المطلوبة –كبر عدد مستهلكي الخدمات –بعض الخدمات ضرورية للمستهلك (١٠ :١٨).

يتفق كلاً من **هانى صلاح سرى الدين وأخرون**(٢٠٠١م) أن مرحلة نقل الملكية هى المرحلة الأخيرة من مراحل المشروع هى إنتهاؤه بإنقضاء مدة الترخيص أو الإلتزام وفيها يتم نقل ملكية المشروع بعد عدة سنوات هى سنوات التشغيل بواسطة القطاع الخاص إلى الحكومة المضيفة، ويجب أن يتضمن إتفاق الترخيص الأحكام والقواعد الأساسية المرتبطة بنقل الأصول وكيفية الوصول للحالة التى يجب إعادة الأصول عليها وكذلك تدريب العمالة على تشغيل المرفق . (١٤ : ٨٦)

ومن خلال خبرة الباحثين والاطلاع العديد من المراجع العلمية (العربية–الأجنبية) والدراسات السابقة (٨،١٢،١٥،١٦،١٧) ، وجدت ندرة الدراسات التي تناولت الشراكة مع القطاع الخاص كأسلوب لطرح المشروعات باعتباره أسلوب استثماري يمكن استخدامه داخل المؤسسات الرياضية على اختلاف أشكاله، مما دفع الباحث للقيام بهذه الدراسة كنوع من التعرف على تطبيق **نظام** حق الانتفاع

لتلك المؤسسات لإيجاد الدعم المادي الذي يوفر للمؤسسة القدرة على الوفاء باحتياجاتها وقدرتها على إجراء عمليات التطوير داخلها وتحقيق كافة الأهداف التي تسعي إليها.

ثانياً: هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى محاولة التعرف علي أثر تطبيق نظام حق الانتفاع علي العائد الاقتصادي لبعض المنشأة الرياضية بجمهورية مصر العربية.

ثالثاً: تساؤلات البحث:

هل توجد فروق دالة احصائيا بين استجابات عينة البحث على عبارات استبان تطبيق نظام حق الانتفاع علي العائد الاقتصادي المنشأة الرياضية بجمهورية مصر العربية؟

رابعاً ـ المصطلحات المستخدمة:

- العائد الاقتصادي –هو " المكافأة التي ينتظرها المستثمر مقابل تخليه عن منفعة حاضرة على أمل الحصول على منفعة أكبر في المستقبل، مع استعداده لتحمل المخاطرة ". (٢: ١١)
- نظام مشروع " حق الانتفاع ":(البناء – التشغيل – تحويل الملكية) وهو "النوع الذي يعطى لشركة المشروع حق الإدارة والتشغيل للمشروع فقط طوال مدة الامتياز، ويؤول في النهاية إلى الدولة دون مقابل مادي(١٣:٢٦)
- المنشآت الرياضية التابعة :مجموعة من الأصول الثابتة والتي تنشئها الدولة أو الافراض أو الشخصيات الاعتبارية أو الهيئات والتي يمكن من خلالها ممارسة الأنشطة الرياضية وتقديم الخدمات الترويحية للأفراد التابعين لعضويتها وتضم مجموعة من المباني والخدمات والمرافق والملاعب والمسطحات الخضراء(المركز الأولمبي للمنتخبات القومية بالمعادي، الاستادات الرياضية بملحقاتها ، مراكز التنمية الرياضية ، المدن الرياضية ، مدارس الموهوبين رياضيا. (تعريف إجرائي)

خامسا: إجراءات البحث

أولاً: منهج البحث:

- استخدم الباحثين المنهج الوصفي متبعاً أسلوب الدراسات المسحية، وذلك لملائمته لطبيعة هذه الدراسة.

ثانياً: مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث من العاملين بالمنشآت الرياضية التابعة للمجلس القومي للرياضة، والبالغ عددها (٣٦٢) منشـــأة رياضـــية ، وتم اختيار عينة البحث بالطريقة العمدية العشـــوائية من العاملين بالمنشـــآت الرياضـــية التابعة للمجلس القومي للرياضـــة على مســـتوي جمهورية مصـــر العربية والبالغ عددهم (٢٧٥) موظف وموظفة من العاملين بالمنشـــآت الرياضـــية **كما قام الباحث بالاســـتعانة بعينة اســـتطلاعية بلغ عددها(٧٥) موظف وموظفة من خارج العينة الأســـاســـية ومن داخل المجتمع الأصـــلي حيث تم اســـتخدامها في إجراءات تصـــميم الاســـتبيان (قيد البحث)،والجدول (١)يوضـــح تصنيف عينة البحث.**

جدول (١)

تصنيف عينة البحث الأساسية والاستطلاعية ن = ٣٥٠

نوع العينة		العدد	النسبة المئوية في ضوء إجمالي عدد العينة %
الأساسية	العاملين بالمنشآت الرياضية التابعة للمجلس القومي للرياضة	٢٧٥	% ٧٨,٥٧
الاستطلاعية	العاملين بالمنشآت الرياضية التابعة للمجلس القومي للرياضة	٧٥	% ٢١,٤٣
إجمالي العينة		٣٥٠	% ١٠٠,٠٠

يتضح من الجدول (١) أن النسبة المئوية لعينة البحث الأساسية قد بلغت **(٧٨,٥٧ %)** من إجمالي عينة البحث، كما بلغت النسبة المئوية لعينة البحث الاستطلاعية قد بلغت **(٢١,٤٣ %)**.

ثالثاً: وسائل وأدوات جمع لبيانات: نظرا لطبيعة البحث سوف يستخدم الباحث وسائل جمع البيانات التالية:

١-الملاحظة الموضوعية.

٢-**تحليل المراجع العلمية والدراسات السابقة:** سوف يقوم الباحث بتحليل المراجع العلمية وذلك لإعداد المحاور وعبارات استمارة الاستبيان قبل عرضها على السادة الخبراء لأبداء الرأي.

٣-**المقابلات الشخصية.** يستخدم الباحث هذه الأداة بغرض الحصول على المعلومات والبيانات والتي قد نلقي الضـوء على بعض الجوانب المراد دراسـتها من أجل مسـاعدة الباحث في اعداد اسـتمارة الاستبيان الخاص بموضوع البحث

٤-**استمارة استبيان:** وهي أحد وسائل جمع البيانات الرئيسية في هذه الدراسة حيث قام الباحث بتصميم **استمارة** استبيان وذلك للتعرف علي أثر العائد الاقتصادي من تطبيق نظام حق الأنتفاع " لبعض المنشآت التابعة لوزارة الشباب والرياضة

وسوف يتبع الخطوات الأتية لتصميم استمارة الاستبيان:

- القراءات النظرية للمراجع العلمية المرتبطة بموضوع البحث
- تحديد محاور الاستبيان من خلال المسح المرجعي للمراجع العلمية المرتبطة
- وضع عدد مناسب من العبارات التي تناولت موضوع البحث
- عرض استمارة الاستبيان على الخبراء لأبداء الرأي فيها وتسجيل الملاحظات ٠ مرفق (١)

تحويل الاستبيان الورقي (قيد البحث) إلى استبيان إلكتروني:

- قام الباحث باستخدام نماذج جوجل *Google Forms* لتحويل الاستبيان الورقي (قيد البحث) من صورته الورقية إلى صورتها إلكترونية وهو متاح على الرابط التالي:

- *https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSeR8wSWP3KKIJD33GsxPnvm5U5nY7FhzgWdPAZUjZ5PG8TMuA/viewform*

- كما قام الباحث بعمل مجموعات على تطبيق التساب آ*WhatsApp* لتجميع عينة البحث الأساسية والاستطلاعية، وإرسال رابط الاستبيان لهم في المجموعات لتعبئته.

جدول (٢)
النسبة المئوية لاراء الخبراء حول محاور الاستبيان ن = ١٠

م	المحور	نسبة الاتفاق	تكرار الموافقة
١	مصادر التمويل بالمنشآت الرياضية	٧٠٪	٧
٢	العائد الاقتصادي من تطبيق الأساليب المتبعة لشراكة المنشآت الرياضية مع القطاع الخاص	١٠٠٪	١٠
٣	العائد الاقتصادي من أثر تطبيق نظام مشروعات حق الانتفاع بنظام على كل من المنشآت الرياضية والقطاع الخاص	٩٠٪	٩

يوضح جدول (٢) الخاص بأجراء الخبراء حول أهم المحاور المناسبة للاستبيان، وتم قبول محاور للاستبيان التي حققت نسبة اتفاق (٩٠ %) فأكثر وهي النسبة التي ارتضاها الباحث وأصبحت محاور البحث المحور الأول (العائد الاقتصادي من تطبيق الأساليب المتبعة لشراكة المنشآت الرياضية مع

القطاع الخاص) والمحور الثاني (العائد الاقتصادي من أثر تطبيق نظام مشروعات حق الانتفاع في المنشآت الرياضية والقطاع الخاص) والعبارات الخاصة بكل محور مرفق (٢)

رابعا: الدراسة الاستطلاعية:

قام الباحث بعمل دراسة استطلاعية بتوزيع استمارة الاستبيان على عينة استطلاعية وعددهم (٧٥) وذلك لفهم واستيعاب المحاور والعبارات التي تحتوي عليها، وذلك من الفترة ٢٠٢٠/١٠/١٥ الي ٢٠٢٠/١٠/٢١م من خلال المقابلة الشخصية معهم أثناء الاجابة على الاستمارة ٠

خامسا: حساب المعاملات العلمية (الصدق – الثبات)٠

١-صدق الاستبيان: الصدق الاحصائي للاستبيان تم عن طريق حساب الاتساق الداخلي

قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي وذلك لإيجاد معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور كما قام الباحث بإيجاد معاملات الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للاستبيان وجدول (٣) يوضح ذلك:

جدول (٣)

المحور	أرقام العبارات	معامل الارتباط مع المحور	معامل الارتباط مع المجموع الكلي
المحور الأول :- (العائد الاقتصادي من تطبيق الأساليب المتبعة لشراكة المنشآت الرياضية مع القطاع الخاص)	١	*٠,٧٤	*٠,٧٠
	٢	*٠,٨٥	* ٠,٧٩
	٣	*٠,٧٧	* ٠,٧٥
	٤	٠,٨٢	* ٠,٨٠
	٥	*٠,٧٦	* ٠,٧٣
	٦	*٠,٨٤	*٠,٧٦
	٧	*٠,٨٢	*٠,٧٠
المحور الثاني :- العائد الاقتصادي من أثر تطبيق نظام مشروعات حق الانتفاع في المنشآت الرياضية والقطاع الخاص	٨	*٠,٧٩	*٠,٧٩
	٩	*٠,٨١	*٠,٧٧
	١٠	*٠,٧٥	*٠,٧٦
	١١	*٠,٨٠	*٠,٧٩
	١٢	*٠,٧٩	*٠,٧٦
	١٣	*٠٧٤	*٠,٧٩
	١٤	*٠,٨٢	*٠,٧٣
	١٥	*٠,٧٦	*٠,٨١
	١٦	*٠,٧٥	*٠,٧٧
	١٧	*٠,٧٧	*٠,٨٠
	١٨	*٠,٨٨	*٠,٨٢
	١٩	*٠,٧٤	*٠,٧٥
	٢٠	*٠,٧٦	*٠,٧٧
	٢١	*٠,٧٥	*٠,٧٩
	٢٢	*٠,٧٦	*٠,٧٣
	٢٣	*٨٦.	*٠,٧٦
	٢٤	*٠,٧٦	*٠,٧٣
	٢٥	*٠,٨٣	*٠,٨٠
	٢٦	*٠,٧٣	*٠,٧٤
	٢٧	*٠,٧٦	*٠,٧٧
	٢٨	*٠,٧٧	*٠,٧٨
	٢٩	*٠,٨١	*٠,٨٠
	٣٠	*٠,٨٦	*٠,٧٩

*قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، د.ح (ن -٢ = ١٤٨) في اتجاهين =٠,١٥٩

يتضح من الجدول (٣) وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين كل من درجة كل عبارة ومجموع المحور الذي تنتمي له العبارة، كذلك بين درجة كل عبارة والمجموع الكلي للاستبيان (قيد البحث). مما يدل على صدق تمثيل تلك العبارات للمحور الذي تمثله والاستبيان ككل

جدول (٤)
معاملات الارتباط بين درجة كل محور والمجموع الكلي للاستبيان (قيد البحث)
ن = ١٥٠

رقم المحور	محاور الاستبيان	معامل الارتباط مع المجموع الكلي للاستبيان
الأول	العائد الاقتصادي من تطبيق الأساليب المتبعة لشراكة المنشآت الرياضية مع القطاع الخاص	٠,٨٧**
الثاني	العائد الاقتصادي من أثر تطبيق نظام مشروعات حق الانتفاع في المنشآت الرياضية والقطاع الخاص	٠,٨٨**

*قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، د.ح (ن -٢ = ١٤٨) في اتجاهين = ٠,١٥٩

يتضح من الجدول (٤) وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين درجة كل محور والمجموع الكلي للاستبيان (قيد البحث)، حيث تراوحت معاملات الارتباط ما بين (٠.٧٩: ٠.٩١). مما يدل على صدق تمثيل تلك المحاور للاستبيان (قيد البحث).

ب-ثبات استمارة الاستبيان (قيد البحث):

استخدم **الباحث** طريقتين لحساب ثبات الاستبيان (قيد البحث)، وهما على النحو التالي:

- **الطريقة الأولى (التجزئة النصفية):**

حيث استخدم **الباحث** الدرجات الخام لقياسات صدق الاستبيان (قيد البحث) ، وذلك بتقسيمها إلى نصفين:

- العبارات الفردية: وعددها (١٥) عبارة.
- العبارات الزوجية: وعددها (١٥) عبارة.

ثم قام **الباحث** بحساب معامل الارتباط بين نصفي الاستبيان، وبالتالي الحصول على ثبات نصف الاستبيان فقط، وللحصول على معامل الثبات الكلي للاستبيان. تم تطبيق معادلة **سبيرمان براون**.

- **الطريقة الثانية (معامل ثبات ألفا كور نباخ):**

حيث قام **الباحث** بحساب معامل الثبات الكلي للاستبيان (قيد البحث) باستخدام معامل **ألفا كور نباخ** لحساب الثبات، والجدول (٤) يوضح حساب مُعاملات الثبات للاستبيان (قيد البحث) باستخدام الطريقتين.

جدول (٥)
معاملات الثبات للاستبيان (قيد البحث) ن = ١٥٠

نصفي الاستبيان	عدد العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل ارتباط التجزئة النصفية	معامل الثبات الكلي للاستبيان	معامل ألفا كور نباخ
العبارات الفردية	١٥	٢,٤٩	٠,٧٧	* ٠,٨٦	* ٠,٩٢	* ٠,٨٧
العبارات الزوجية	١٥	٢,٥٤	٠,٨١			

*قيمة (ر) الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، د.ح (ن -٢ = ١٤٨) في اتجاهين = ٠,١٥٩

يتضح من الجدول (٥) وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين نصفي الاستبيان (قيد البحث)، والمتمثلة في متوسطات العبارات الفردية والعبارات الزوجية. مما يدل على ثبات تطبيق الاستبيان (قيد البحث).

التجربة الأساسية لعينة البحث:

تم تطبيق تجربة البحث الأساسية الاستبيان الإلكتروني (قيد البحث) خلال الفترة من يوم السبت ال موافق ٢٠٢٠/١/١ يوم الثلاثاء موافق ٢٠٢١/٢/١٠ مع عينة البحث الأساسية، والبالغ عددهم(٢٧٥) موظف وموظفة. من العاملين بالمنشآت الرياضية التابعة للمجلس القومي للرياضة، (٢٧٥)، ثم تلا ذلك تفريغ البيانات تمهيداً لمعالجة البيانات إحصائياً

سادساً: المُعالجات الإحصائية: -

في ضوء أهداف وفروض البحث. استخدم الباحث البرنامج الإحصائي (SPSS) لمُعالجة البيانات، واستعان بالأساليب الإحصائية التالية:

- النسبة المئوية %.
- اختبار كا٢لحساب دلالة الفروق بين التكرارات
- المتوسط الحسابي
- الانحراف المعياري

وقد ارتضى الباحث مستوى الدلالة الإحصائية عند (٠.٠٥) في اتجاهين.

سابعا: -عرض ومناقشة النتائج:-

جدول (٦)
النسب المئوية ودلالة الفروق بين استجابات عينة البحث (المنشآت التابعة لوزارة الشباب والرياضة) على عبارات المحور الأول

ن = ٢٧٥

م	أوافق		إلى حد ما		لا أوافق		قيمة ك ٢١ المحسوبة	مجموع تقديري	الأهمية النسبية %	الترتيب
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %				
١	٢١٦	% ٧٨,٥٥	٥	% ١,٨٢	٥٤	% ١٩,٦٤	* ٢٦٦,٠٦	٧١٢	% ٨٦,٣٠	٧
٢	٢٥٤	% ٩٢,٣٦	١٤	% ٥,٠٩	٧	% ٢,٥٥	* ٤٣١,٤٨	٧٩٧	% ٩٦,٦١	١
٣	٢٥١	% ٩١,٢٧	١٠	% ٣,٦٤	١٤	% ٥,٠٩	* ٤١٥,٥١	٧٨٧	% ٩٥,٣٩	٢

م	أوافق		إلى حد ما		لا أوافق		قيمة ك ٢١ المحسوبة	مجموع تقديري	الأهمية النسبية %	الترتيب
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %				
٤	٢٢٠	% ٨٠,٠٠	٦	% ٢,١٨	٤٩	% ١٧,٨٢	* ٢٧٩,٥٩	٧٢١	% ٨٧,٣٩	٦
٥	٢٢٦	% ٨٢,١٨	٨	% ٢,٩١	٤١	% ١٤,٩١	* ٣٠١,٢٣	٧٣٥	% ٨٩,٠٩	٥
٦	٢٤٧	% ٨٩,٨٢	١٧	% ٦,١٨	١١	% ٤,٠٠	* ٣٩٥,٠٣	٧٨٦	% ٩٥,٢٧	٣
٧	٢٤٣	% ٨٨,٣٦	١٣	% ٤,٧٣	١٩	% ٦,٩١	* ٣٧٤,٩٥	٧٧٤	% ٩٣,٨٢	٤

قيمة ك ٢١الجدولية عند (٢)، مستوى معنوية (٠,٠٥) = ٥,٩٩

يتضح من الجدول (٦) النسب المئوية ودلالة الفروق بين استجابات عينة البحث (المنشآت التابعة لوزارة الشباب والرياضة) على عبارات المحور الأول (**العائد الاقتصادي من تطبيق الأساليب المتبعة لشراكة المنشآت الرياضية مع القطاع الخاص)**، وذلك على **ميزان تقدير ثلاثي (أوافق /إلى حد ما/لا أوافق)، وجميعها دال إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) لصالح الاستجابة أوافق.**

مناقشة نتائج المحور الأول: -والذي ينص على (العائد الاقتصادي من تطبيق الأساليب المتبعة لشراكة المنشآت الرياضية مع القطاع الخاص) :-

يتضح من الجدول(٦) أن التكرارات والنسب المئوية للاستجابات وقيمة كا٢ والمجموع التقديري والوزن النسبي والترتيب لكل عبارات المحور الأول حيث انحصرت ما بين **(٨٦.٣٠ %:٩٦.٦١ %)** وأن العبارات التي حققت أعلي وزن نسبي جاءت كتالي:-

العبارة رقم **(٢)** في الترتيب الأول بوزن نسبي بلغ **(٩٦.٦١ %) وجاءت** قيمة كا٢دالة احصائيا عند مستوي معنوية (٠.٠٥) وفي اتجاه الإجابة أوافق والتي تنص علي يستخدم مسئولي المنشآت الرياضية أسلوب حق الانتفاع (البناء – التحول – التشغيل)،وذلك من خلال قيام المستثمرين (شركات القطاع الخاص) ببناء وتشغيل المشروعات الرياضية خلال فترة زمنية وتقوم بعدها بتحويل ملكية تلك المشروعات للمؤسسة دون مقابل، ووفقا لما تنص عليه عقود حق الانتفاع.

وجاءت **العبارة** رقم **(٣)** في الترتيب الثاني بوزن نسبي بلغ **٩٥.٣٩**٪وجاءت قيمة ك ٢١ دالة احصائيا عند مستوي معنوية (٠.٠٥وفي اتجاه الإجابة أوافق والتي تنص يستخدم مسئولي المنشآت الرياضية أسلوب الـ ((B.B.O (البناء –الشراء–التشغيل) ببعض المنشآت التابعة، وذلك من خلال استغلال المشروعات القائمة حالياً والتي يمكن للقطاع الخاص شراء هذه المشروعات لتطويرها ورفع كفاءاتها وإدارتها في نفس نشاطها القائم.

وجاءت **العبارة** رقم **(٦)** في الترتيب الثالث بوزن نسبي **(٩٥.٢٧ %)** وجاءت قيمة كا ٢ دالة احصائيا عند مستوي معنوية(٠.٠٥) في اتجاه الاجابة (أوافق)والتي تنص يستخدم مسئولي المنشآت الرياضية أسلوب الاتفاق المباشر، وذلك من خلال إسناد تلك المشروعات للجهات المنصوص عليها بقانون التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة نظراً لسهولة إجراءاته.

كما يتضح من الجدول أن عبارات المحور الأول والذي ينص على (العائدالاقتصادي من تطبيق الأساليب المتبعة لشراكة المنشآت الرياضية مع القطاع الخاص) يتضح من الجدول أن العبارات التي حققت أقل وزن نسبي جاءت كتالي:

العبارة رقم (٥) جاءت في الترتيب (٥) بوزن نسبي (٨٩.٢٧ %)وجاءت قيمة كاث ٢ دالة احصائيا عند مستوي معنوية(٠.٠٥) في اتجاه الاجابة (لا أوافق) والتي تنص يستخدم مسئولي المنشآت الرياضية أسلوب خصخصة الإدارة والتشغيل، وذلك من خلال التعاقد مع القطاع الخاص في إدارة وتشغيل تلك المنشآت مع احتفاظ المؤسسة بملكية المنشآت بهدف المساعدة في استخدام الأساليب الإدارية الحديثة وتطوير وتكامل الخدمة بهذه المنشآت بعيداً عن الإجراءات الروتينية.

وجاءت **العبارة** رقم (٤) جاءت في الترتيب (٦) بوزن نسبي (٨٧.٣٩ %) وجاءت قيمة كا ٢ دالة احصائيا عند مستوي معنوية(٠.٠٥) في اتجاه الاجابة (لا أوافق) والتي تنص يستخدم مسئولي المنشآت الرياضية أسلوب الـ (R.A.O) (تأجير –الإضافة–التملك)، وذلك من خلال منح حق المشروعات للقطاع الخاص لفترة زمنية محددة بشرط أن يلتزم بالتوسع فيها وتكون التوسعات الجديدة ملكاً له وبعد انتهاء الفترة ترجع الملكية للمؤسسة وتكون التوسعات ملكاً للقطاع الخاص.

وجاءت **العبارة** رقم (١) جاءت في الترتيب (٧) بوزن نسبي (٨٦.٣٠%) وجاءت قيمة كا ٢ دالة احصائيا عند مستوي معنوية(٠.٠٥) في اتجاه الاجابة (لا أوافق) والتي تنصعلي يستخدم مسئولي المنشآت الرياضية أسلوب الـ ((B.O.T (البناء –التملك–التشغيل) لاحتياج تلك المنشآت إلى مشروعات البنية الأساسية فتؤول إلى القطاع الخاص لتنفيذ هذه المشروعات الكبرى باشتراطات يتفق عليها الطرفي

ويري الباحث أنه لابد من دراسة الأساليب المتبعة لشراكة المنشأة الرياضية مع القطاع الخاص وكيفية الاستفادة منها عن طريق تطبيق أسلوب حق الانتفاع ((البناء –التحول – التشغيل)، أسلوب (البناء –الشراء–التشغيل)، أسلوب الاتفاق المباشر، وذلك من خلال إسناد تلك المشروعات للجهات المنصوص عليها بقانون التعاقدات

وهذا ما يؤكده حسن الشافعي (٢٠٠٧م) أنه يفضل اللجوء إلى الأساليب الحديثة في تمويل مشروعات البنية الأساسية، والتي تعد مسئولية إنشائها وتشغيلها وصيانتها مسئولية أساسية يجب أن تضطلع بها الحكومات. (١٩: ٣)

وهذا ما أوضحته دراسة محمد رأفت عبد الرحمن ٢٠٠١م (١٢) بعنوان " دراسة تحليليه لمشاكل القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول الثابتة في مشروعات حق الانتفاع، وأسفرت نتائج الدراسة أن عقود البناء والتشغيل والتحويل من العقود الحديثة نسبياً في المعاملات الاقتصادية الجديدة المحلية

والدولية التي تمكن حكومات الدول النامية من القيام بعمليات التنمية وإنشاء المشروعات دون قروض دولية.

ويتفق ذلك مع دراسة كلا من **عبد القادر محمد عبد القادر عطية (٢٠٠١) ماهر عطية (٢٠٠٤)** وكان من أهم النتائج وضع بعض القواعد التي تحكم العقد بنظام حق الانتفاع ، وبذلك يتحقق متوسطات استجابات عينة البحث المحور الأول والذي ينص على العائد الاقتصادي من تطبيق الأساليب المتبعة لشراكة المنشآت الرياضية مع القطاع الخاص.

ب ـ استجابات عينة البحث (المنشأة التابعة لوزارة الشباب والرياضة) على المحور الثاني:

جدول (٧)
النسب المئوية ودلالة الفروق بين استجابات عينة البحث
(المنشآت التابعة لوزارة الشباب والرياضة) على عبارات المحور الثاني ن = ٢٧٥

م	أوافق		إلى حد ما		لا أوافق		قيمة ك ٢١ المحسوبة	مجموع تقديري	الأهمية النسبية %	الترتيب
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %				
٨	٢٥١	% ٩١,٢٧	١٧	% ٦,١٨	٧	% ٢,٥٥	* ٤١٥,٩٧	٧٩٤	% ٩٦,٢٤	١
٩	٢٠٤	% ٧٤,١٨	٥٥	% ٢٠,٠٠	١٦	% ٥,٨٢	* ٢١٤,٧٩	٧٣٨	% ٨٩,٤٥	١١
١٠	١١٨	% ٤٢,٩١	١٢٩	% ٤٦,٩١	٢٨	% ١٠,١٨	* ٦٦,٩٩	٦٤٠	% ٧٧,٥٨	٢٣
١١	١٥٦	% ٥٦,٧٣	١٠٦	% ٣٨,٥٥	١٣	% ٤,٧٣	* ١١٤,٩٠	٦٩٣	% ٨٤,٠٠	١٨
١٢	١٥٣	% ٥٥,٦٤	١١٠	% ٤٠,٠٠	١٢	% ٤,٣٦	* ١١٣,٩٤	٦٩١	% ٨٣,٧٦	١٩
١٣	١٨٤	% ٦٦,٩١	٨٣	% ٣٠,١٨	٨	% ٢,٩١	* ١٧٠,١٩	٧٢٦	% ٨٨,٠٠	١٢
١٤	١٢٧	% ٤٦,١٨	١٣٧	% ٤٩,٨٢	١١	% ٤,٠٠	* ١٠٧,٠٣	٦٦٦	% ٨٠,٧٣	٢٠
١٥	١٢٤	% ٤٥,٠٩	١٣١	٥ ٤٧,٦٤	٢٠	% ٧,٢٧	* ٨٤,٣١	٦٥٤	% ٧٩,٢٧	٢١
١٦	٢٤٧	% ٨٩,٨٢	٢٢	% ٨,٠٠	٦	% ٢,١٨	* ٣٩٦,٢٣	٧٩١	% ٩٥,٨٨	٤
١٧	١٨٣	% ٦٦,٥٥	٨٠	% ٢٩,٠٩	١٢	% ٤,٣٦	* ١٦١,٧٢	٧٢١	% ٨٧,٣٩	١٣
١٨	٢٤٩	% ٩٠,٥٥	١٩	% ٦,٩١	٧	% ٢,٥٥	* ٤٠٥,٨٥	٧٩٢	% ٩٦,٠٠	٣
١٩	١٨٢	% ٦٦,١٨	٧٩	% ٢٨,٧٣	١٤	% ٥,٠٩	* ١٥٦,٥٧	٧١٨	% ٨٧,٠٣	١٤
٢٠	١١٩	% ٤٣,٢٧	١٣٤	% ٤٨,٧٣	٢٢	% ٨,٠٠	* ٨٠,٦٥	٦٤٧	% ٧٨,٤٢	٢٢
٢١	١٧٩	% ٦٥,٠٩	٨٤	% ٣٠,٥٥	١٢	% ٤,٣٦	* ١٥٣,٠٨	٧١٧	% ٨٦,٩١	١٥
٢٢	٢٥٠	% ٩٠,٩١	١٨	% ٦,٥٥	٧	% ٢,٥٥	* ٤١٠,٨٩	٧٩٣	% ٩٦,١٢	٢
٢٣	٢٠٥	% ٧٤,٥٥	٥٨	% ٢١,٠٩	١٢	% ٤,٣٦	* ٢٢١,٧٢	٧٤٣	% ٩٠,٠٦	١٠
٢٤	١٧٥	% ٦٣,٦٤	٨٦	% ٣١,٢٧	١٤	% ٥,٠٩	* ١٤١,٩١	٧١١	% ٨٦,١٨	١٦
٢٥	٢٤٦	% ٨٩,٤٥	٢٢	% ٨,٠٠	٧	% ٢,٥٥	* ٣٩٠,٩٩	٧٨٩	% ٩٥,٦٤	٥
٢٦	٢٤٤	% ٨٨,٧٣	٢٥	% ٩,٠٩	٦	% ٢,١٨	* ٣٨١,٦٩	٧٨٨	% ٩٥,٥٢	٦
٢٧	١٧٤	% ٦٣,٢٧	٨٤	% ٣٠,٥٥	١٧	% ٦,١٨	* ١٣٥,٤١	٧٠٧	% ٨٥,٧٠	١٧
٢٨	٢١٧	% ٧٨,٩١	٥٠	% ١٨,١٨	٨	% ٢,٩١	* ٢٦٦,٦٧	٧٥٩	% ٩٢,٠٠	٧
٢٩	٢١١	% ٧٦,٧٣	٥٣	% ١٩,٢٧	١١	% ٤,٠٠	* ٢٤٢,٦٥	٧٥٠	% ٩٠,٩١	٨
٣٠	٢٠٨	% ٧٥,٦٤	٥٤	% ١٩,٦٤	١٣	% ٤,٧٣	* ٢٣٠,٦٣	٧٤٥	% ٩٠,٣٠	٩

*** قيمة ك ٢١ الجدولية عند د.ح (٢)، مستوى معنوية (٠,٠٥) = ٥,٩٩**

يتضح من الجدول (٧)، النسب المئوية ودلالة الفروق بين استجابات عينة البحث (المنشآت التابعة لوزارة الشباب والرياضة) على عبارات المحور الخامس (، وذلك على ميزان تقدير ثلاثي (أوافق /إلى حد ما/ لا أوافق)، وجميعها دال إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) لصالح الاستجابة أوافق.

مناقشة نتائج المحور الثاني: -والذي ينص (العائد الاقتصادي من أثر تطبيق نظام مشروعات حق الانتفاع في كل من المنشآت الرياضية والقطاع الخاص

يتضح من الجدول (٧) أن التكرارات والنسب المئوية للاستجابات وقيمة ك ٢١ والمجموع التقديري والوزن النسبي **والترتيب لكل عبارات المحور الثالث حيث انحصرت ما بين (٧٧.٥٨: ٩٦.٢٤ %) وأن العبارات التي حققت أعلي وزن نسبي جاءت كتالي:**

العبارة رقم (٨) في الترتيب الأول بوزن نسبي بلغ **(٩٦.٢٤ %)** وجاءت قيمة كا٢دالة احصائيا عند مستوي معنوية **(٠.٠٥)** وفي اتجاه الإجابة أوافق والتي تنص على تحقيق عوائد مالية سنوية متزايدة للمنشآت الرياضية ومسئولي إدارتها نتيجة تطبيق نظام احق الأنتفاع عن السنوات السابقة.

وجاءت **العبارة** رقم **(٢٢)** في الترتيب الثاني بوزن نسبي بلغ**(٩٦.١٣٪)**وجاءت قيمةك ٢١ دالة احصائيا عند مستوي معنوية **(٠.٠٥)** وفي اتجاه الإجابة أوافق والتي تنص ليتنقل تبعية المخاطر المالية للمشروعات الاستثمارية الكبرى بالمنشآت للقطاع الخاص.

وجاءت **العبارة** رقم **(١٨)** في الترتيب الثالث بوزن نسبي **(٩٦.٠٠ %)** وجاءت قيمة كا ٢ دالة احصائيا عند مستوي معنوية**(٠.٠٥)** في اتجاه الاجابة (أوافق) والتي تنص. توفير فرص عمل جديدة والحد من البطالة من خلال إنشاء مشروعات جديدة بنظام حق الانتفاع.

كما يتضح من الجدول أن عبارات المحور الخامس والذي ينص على(أثر تطبيق نظام مشروعات حق الانتفاع في كل من المنشآت الرياضية والقطاع الخاص)، يتضح من الجدول (٧) أن العبارات التي حققت أقل وزن نسبي جاءت كتالي:

العبارة رقم **(١٥)** جاءت في الترتيب **(٢١)** بوزن نسبي **(٧٩.٢٧ %) وجاءت** قيمة كا ٢ دالة احصائيا عند مستوي معنوية**(٠.٠٥)** في اتجاه الاجابة (لا أوافق) والتي تنص علي يمنح القطاع الخاص الحق في تأجير كافة خدمات المشروع المنتفع به بغير المنصوص عليه عند التعاقد.

وجاءت **العبارة** رقم **(٢٠)**جاءت في الترتيب **(٢٢)** بوزن نسبي (٧٨.٤٢ %) وجاءت قيمة كا ٢ دالة احصائيا عند مستوي معنوية**(٠.٠٥)** في اتجاه الاجابة **(لا أوافق)**والتي تنص علي يمنح القطاع الخاص الحاصل على امتياز بعض مشروعات حق الانتفاع الامتيازات الممنوحة للمنشآت الرياضية والمنصوص عليها بالقوانين وجاءت العبارة رقم **(١٠)** جاءت في الترتيب **(٢٣)** بوزن نسبي**(٧٧.٥ %)** وجاءت قيمة كا ٢ دالة احصائيا عند مستوي معنوية**(٠.٠٥)** في اتجاه الاجابة (لا أوافق) والتي تنص يحق للقطاع الخاص تغيير سياسات الاستغلال للمشروع خلال فتره التعاقد والحصول على الإيرادات الناتجة عن الاستغلال طوال هذه الفترة.

ويري الباحث أهمية تطبيق نظام مشروعات حق الانتفاع على كل من المنشآت الرياضية والقطاع الخاص وما له من أثر على تحقيق عوائد مالية سنوية متزايدة للمنشآت الرياضية ومسئولي إدارتها نتيجة تطبيق حق الانتفاع عن السنوات السابقة. مما يساعد على توفير المزيد من فرص العمل والحد من البطالة ويتيح المزيد من مستوى الممارسة العامة وتقديم العديد من الخدمات.

ويؤكد ذلك حسن أحمد الشافعي ٢٠٠٧مأن هذه العقود Operate، Own،Build تبرم بين الحكومة أو المستثمر أو مجموعة من المستثمرين على إقامة المشروع وتملكه (حيازته) وتشغيله فقط وهو شكل من أشكال الخصخصة الكاملة ولا يتضمن عنصر نقل الملكية Privatization Transfer. (١٠ : ٧)

ويتفق ذلك مع ما توصل اليهدايموند وديا جيايDiamonds &Diacgiannis ٢٠٠٢م (١٧) وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنه تم تحديد متغير واحد يمكن الاعتماد علية للمقارنة وهو تكاليف مصادر التمويل التي يمكن استخدامها مع كل أسلوب.

وبذلك تتحقق متوسطات استجابات عينة البحث على المحور الثاني والذي ينص على (العائد الاقتصادي من أثر تطبيق نظام مشروعات حق الانتفاع في **كل من المنشآت الرياضية والقطاع الخاص)**

ثامنا :- الاستخلاصات والتوصيات:

أولاً: الاستخلاصات:

في ضوء أهداف البحث وفروضه وفي حدود عينة البحث، واستناداً إلى للمُعالجات الإحصائية، وما أشارت إليه من نتائج البحث. تمكن **الباحثين** استخلاص ما يلي:

١. وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى معنوية **(٠.٠٥)** بين استجابات عينة البحث على عبارات محاور استبيان تطبيق نظام حق الانتفاع على العائد الاقتصادي لبعض المنشآت التابعة لوزارة الشباب والرياضة، ولصالح الاستجابة **(أوافق)**.
٢. تراوحت الأهمية النسبية لاستجابات عينة البحث لبعض المنشآت التابعة لوزارة الشباب والرياضة على عبارات المحور الأول **(على العائد الاقتصادي من تطبيق الأساليب المتبعة لشراكة المنشآت الرياضية مع القطاع الخاص)** ما بين **(٨٦.٣٠٪إلى٩٦.٦١ %)**، حيث جاءت العبارة رقم **(٤١)** في الترتيب الأول بأهمية نسبية بلغت **(٩٦.٦١ %)**، في حين جاءت العبارة رقم **(٤٠)** في الترتيب السابع والأخير بأهمية نسبية بلغت (٨٦.٣٠ %).
٣. تراوحت الأهمية النسبية لاستجابات عينة البحث لبعض المنشآت التابعة لوزارة الشباب والرياضة على عبارات المحور الثاني(العائد الاقتصادي من أثر تطبيق نظام مشروعات حق الانتفاع في كل

من المنشآت الرياضية والقطاع الخاص ما بين (٧٧.٥٨٪ إلى٩٦.٢٤٪)، حيث جاءت العبارة رقم(٥٩) في الترتيب الأول بأهمية نسبية بلغت (٩٦.٢٤٪)، في حين جاءت العبارة رقم (٦١) في الترتيب الثالث والعشرون والأخير بأهمية نسبية بلغت (٧٧.٥٨٪).

ثانياً: التوصيات:

استناداً إلى ما تشير إليه نتائج هذا البحث. تمكن الباحث من تحديد التوصيات التي تفيد العمل في مجال الإدارة الرياضية وتطبيق نظام حق الانتفاع لبعض المنشآت التابعة لوزارة الشباب والرياضة، وذلك على النحو التالي:

١- تطبيق نظام حق الانتفاع للشراكة مع القطاع الخاص في المشروعات الرياضية بجمهورية مصر العربية

٢- دعوة القائمين والمسئولين عن إعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية بوزارة الشباب والرياضة على استخدام تطبيق حق الانتفاع للشراكة مع القطاع الخاص في المشروعات الرياضية بجمهورية مصر العربية سيكون لما له من دور كبير في الارتقاء بمستوي أداء المؤسسات الرياضية وله دور أكبر في تنمية الموارد الاقتصادية لتلك المؤسسات.

٣- تعديل اللوائح والقوانين الخاصة بالمؤسسات الرياضية حيث تسمح بحرية الاستثمار وتطبيق أساليب الشراكة مع القطاع الخاص دون الإجراءات الروتينية مع الاحتفاظ بحقوق المؤسسة.

٤- الدقة في اختيار الكفاءات العلمية والعملية لتنفيذ تطبيق حق الانتفاع وذلك لضمان نجاحه وتحقيق أهدافه المرجوة.

٥- إجراء عملية التقويم المستمر لمشروعات الشراكة مع القطاع الخاص للتعرف على مدي جدواها والوقوف على السلبيات التي تحول دون تطويرها.

٦- ضرورة اهتمام إدارة الاستثمار بوزارة الشباب والرياضة بتطبيق أساليب الشراكة مع القطاع الخاص في كافة المؤسسات الرياضية ووضع الضوابط الخاصة بها.

٧- ضرورة وجود إدارة متخصصة داخل كل مؤسسة رياضية من الخبراء المتخصصين في مجال الاستثمار لدراسة المشروعات التي تقدم من المستثمرين والتعرف على مدي جدولها للمؤسسة

الرياضية وكذلك وجود إدارة خاصة بالاستثمار بمديريات الشباب والرياضة يكون من ضمن اختصاصها تطبيق أساليب الشراكة مع القطاع الخاص.

٨- وضع خطة واضحة ومحددة يمكن إتباعها في صقل وتأهيل العاملين بالمؤسسات الرياضية بما يضمن إعداد الكوادر والقيادات المتخصصة في مجالات الاستثمار والخصخصة.

٩- وضع خرائط استثمارية توضح للمستثمرين المشروعات التي يمكن تنفيذها بالمؤسسات الرياضية في ضوء مفاهيم الشراكة مع القطاع الخاص.

تاسعا: المراجع: -

أولا: -المراجع العربية: -

١-أحمد هادى أحمد ديك : عقد الـ BOTوأثره على إحداث التنمية المستدامة "دراسة تطبيقية على اليمن"، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز سام للدراسات الاستراتيجية، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، ٢٠١٩م.

٢-السيد محمد الجوهري : الرقابة على مشروعات استثمار القطاع العام، منشأة المعارف، ٢٠٠٦م.

٣-بسمة إبراهيم عبد البصير : الخريطة الاستراتيجية للإداء المتوازن كأداة لإدارة الإداء الاستراتيجي ببعض الهيئات الرياضية الاهلية "دراسة مقارنة"، دراسة بحثية، كلية التربية الرياضية، جامعة المنيا، ٢٠١٤م.

٤-جواد بشارة : النظام القانوني لمشروعات البوت B.O.T البناء -التشغيل -نقل الملكية، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، ٢٠٠٢م.

٥-حامد محمد ماهر : النظام القانوني لنظام الانشاء والتشغيل وإعادة المشروع، دار النهضة العربية،٢٠١٢م.

٦-حسن أحمد الشافعي : دراسات الجدوى والمشروعات الصغيرة في التربية البدنية والرياضية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

٧-حسن أحمد الشافعي : نظام مشروعات البناء-الملكية - التشغيل - نقل الملكية في التربية البدنية والرياضية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٧م.

٨-رضا محمد صالح : دور مشروعات B.O.T في عملية التنمية الاقتصادية دراسة خاصة عن خدمات الموانئ المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٧م.

٩-عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف : تنظيم وإدارة الأعمال، المكتب العربي، الإسكندرية ،١٩٨٧م.

١٠-علاء محمود التميمي: الحاجة إلى أساليب جديدة لتنفيذ مشاريع البنية الأساسية في العراق، ٢٠٠٦م.

١١-قانون الهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة: الجريدة الرسمية، العدد ٣١ (تابع) في ٣١ يوليه سنه ١٩٧٥، قانون صادر عن رئيس الجمهورية برقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥، ص ٦٦٥.

١٢-محمد رأفت شاش: دراسة تحليليه لمشاكل القياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأصول الثابتة في مشروعات B.O.T، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢٠١٠م.

١٣-هاني صلاح سرى الدين: التنظيم القانوني والتعاقدي لمشروعات البنية الأساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص "دراسة تحليلية لنظام البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية B.O.O.T وغيره من صور مشاركة القطاع الخاص في تقدم خدمات البنية الأساسية"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

١٤-وائل محمد السيد إسماعيل: المشكلات القانونية التي تثيرها عقودB.O.T وما يماثلها دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كليه الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١١م.

١٥-وليد شحاتة محمد قاسم : التحليل المحاسبي لجدوى قرارات التمويل والاستثماري مشروعات البنية الأساسية المقامة وفقاً لأسلوب البناء-التشغيل – نقل الملكية B.O.T، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة ،٢٠٠٥م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

16- **Diamonds, Penalties. f and DiacgiannisGeorge** : Social Appraisal of the Built – operate- Transfer Projects Own Utility Industries In comparison To Turnkey Projects "Publicfinance"vol.49, no 1.2002. Pp.12- 15.

17- **Nielsen's** : Trends and evolving risks in design. Build B.O.T and B.O.O.T projects international construction law review 1997.

18- **Undo** : B.O.T, Guide Lines for Infrastructure Development through, Build – Operate – Transfer (B.O.T) Projects 1996, page 3.